

جهاز كشف السرعة ودوره في السلامة المرورية

ط.د. بوزوينة محمد ياسين

تخصص القانون الجنائي للأعمال

كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان -

الملخص.

أكدت العديد من الدراسات أن حجم مشكلة الحوادث المرورية بالجزائر بلغت مستويات تثير القلق وما ينجم عنها من خسائر بشرية ومادية فادحة تؤثر سلبا على الإقتصاد الوطني ، فهي تزداد من سنة إلى أخرى نتيجة الزيادة في عدد المركبات والتوسع العمراني للمدن والقرى بشكل متسارع ، مما أدى ذلك إلى زيادة نسبة حوادث المرور بشكل كبير.

ومن أجل الحد من حوادث المرور وظيفت المخالفات المرورية على وجه الخصوص السرعة المفرطة التي تعد من أخطر المخالفات التي يرتكبها السائقون تكون سببا في حوادث السير المميتة ، كان من الضروري الإستعانة بجهاز الكشف عن السرعة الرادار الذي يعد أكثر إنتشارا ، وذلك لسهولة إستخدامه من جهة ، ودقة نتائجه من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: جهاز كشف السرعة ، الرادار ، السلامة المرورية ، الوقاية .

Rèsumè :

De nombreuses études ont confirmé que le volume du problème des accidents de la circulation en Algérie a atteint un niveau de préoccupation et la perte de dommages de la vie et du matériel résultant affectant négativement l'économie nationale, ils sont de plus en plus d'année en année en raison de l'augmentation du nombre de véhicules et l'expansion urbaine des villes et des villages rapidement, ce qui a conduit Augmenter la proportion des accidents de la route de manière significative.

Afin de réduire les accidents de la circulation et les violations de la circulation , en particulier, la vitesse excessive, qui est l'un des plus graves infractions commises par les conducteurs sont la cause des accidents mortels de la circulation, il était nécessaire d'utiliser l'appareil pour détecter la vitesse du radar, qui est plus répandue, et la facilité d'utilisation d'une part, Et la précision de ses résultats par contre.

Mots clés : Détecteur de vitesse, Radar , la sécurité routière , La prévention

مقدمة :

تشكل المركبات بكافة أنواعها أكثر أنواع وسائل النقل شيوعاً، وأصبحت من ضروريات الحياة التي لا غنى عنها والتي يستخدمها الإنسان في تنقلاته اليومية، إلا أنه بالرغم من إيجابيات المركبة والتي إستفادت منها البشرية، فإن لها تأثير سلبي كبير على المجتمع من بينها الحوادث المرورية التي أصبحت تخلف العديد من الخسائر المادية والبشرية خاصة تلك الناجمة عن السرعة المفرطة والجنونية. فالحوادث المرورية الناجمة عن المركبات بمختلف أنواعها أدت إلى سقوط العديد من الضحايا والجرحى وذلك بأعداد يعجز عن عدها، إذ لا يمر يوم دون وقوع حادث مرور بسبب الإفراط في السرعة وتهور السائقين الذين أصبحوا يلجأون إلى مختلف الحيل للإفلات من نقاط المراقبة المرورية التي أصبحت هاجساً في وجه السائقين عشاق السرعة على الطرقات والذين يتجاوزون تلك السرعة المحددة قانوناً، مما أصبحت وباء عالمياً بسبب نتائجها المفجعة التي تمتد إلى المجتمع بأسره¹.

ولقد أصبحت الجزائر تعاني من هذه المشكلة وتبعاتها، حيث أنه في تصريح خاص أجري سنة 2010 من قبل مدير الأمن والدراسة بالمركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرقات أكد فيه أن حوادث المرور تكلف الخزينة العمومية أكثر من 200 مليار دينار سنوياً على الصعيد المادي أما على الصعيد البشري فإرهاب الطرقات كما أصبح يسمى يخلف 13 قتيلاً و 178 جريح يومياً، وتعتبر هذه الحصيلة الأثقل في جميع البلدان العربية، فالجزائر تحتل على غير العادة في قطاعات أخرى الصدارة العالمية في حوادث المرور بالرغم من الإجراءات الردعية والتحسيسية التي تنتهجها الأجهزة المكلفة بأمن الطرقات². ومن أجل الحد من حوادث المرور وضبط المخالفات المرورية وعلى وجه الخصوص السرعة المفرطة التي تعد من أخطر المخالفات التي يرتكبها السائقون وتكون سبباً في حوادث السير المميتة، كان من الضروري الإستعانة بجهاز الكشف عن السرعة الرادار الذي يعد أكثر إنتشاراً، وذلك لسهولة إستخدامه من جهة، ودقة نتائجه من جهة أخرى.

فقد بات بين أيدي الجهات الأمنية أجهزة إلكترونية مساعدة تفيدهم بشكل فوري عن سرعة أي مركبة مشتبه في مخالفتها لمتطلبات السرعة فوق الطريق تمهيداً لملاحقة سائقها وضبطه ومعاقبته على فعلته الجرمية الخاطئة³.

فجهاز كشف السرعة إذا يتميز بخصوصية ضبط السرعة الغير مسموح بها من طرف المشرع الجزائري وذلك من أجل الحد من حوادث المرور وضبط المخالفين، مما يدفعنا من خلال هذا الموضوع إلى معالجة أثر إستخدام جهاز ضبط السرعة في الحد من حوادث المرور وذلك من خلال طرح الإشكالية التالية :

ما مدى نجاعة جهاز كشف السرعة الرادار في الحد من حوادث المرور ؟

إن الإجابة على هذه الإشكالية وما تثيره من تساؤلات فرعية إقتضت معالجة الموضوع من خلال مبحثين وذلك بالتطرق إلى ماهية جهاز كشف السرعة (الرادار) من خلال المبحث 1، بالإضافة إلى تبين دور جهاز كشف السرعة في الحد من حوادث المرور من خلال المبحث 2.

المبحث 1: ماهية جهاز كشف السرعة (الرادار).

يعد جهاز كشف السرعة الرادار من بين الوسائل التقنية الحديثة التي تسهل كشف المخالفات المرورية الناتجة عن السرعة المفرطة، إذ سعت في هذا المجال مختلف دول العالم ومن بينها الجزائر إلى إستغلال جهاز كشف السرعة (الرادار) من أجل تحقيق أهدافها والمتمثلة في تقديم أفضل الخدمات لأفراد المجتمع وتحقيق مصالحهم ولاسيما تلك التي تتعلق بالجانب الأمني والمحافظة على أرواح مواطنيها، وما يمثله ذلك من أهمية قصوى لها نتيجة الإرتفاع المستمر في نسبة حوادث المرور على المستوى الوطني. وسوف نقوم من خلال بتوضيح ماهية جهاز كشف السرعة (الرادار) من خلال التعريف بالجهاز، وبيان أهم أنواعه (المطلب 1) ثم نتطرق إلى أهم خصائص جهاز كشف السرعة (الرادار) من خلال (المطلب 2).

المطلب 1 : تعريف جهاز كشف السرعة (الرادار) وأنواعه.

من خلال الفرع الأول سنتطرق إلى تعريف جهاز كشف السرعة (الرادار) من خلال البند 1، ثم نبين أهم خصائص جهاز كشف السرعة (الرادار) من خلال البند 2.

الفرع 1: تعريف جهاز كشف السرعة (الرادار).

تعني كلمة رادار (radar) الحروف الأولى من (radio derection and ranging) أي كشف وتحديد الإتجاه بواسطة الراديو، فالإسم المتداول للرادار rader قد جاء من إبتكار الرادار أثناء الحرب العالمية الثانية في ثلاث دول هي بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا⁴، وأول إستخدام لهذا الأسلوب كان في تحديد سرعة النجوم وإرتفاعها، ثم إستخدم في تحديد سرعة وإرتفاع الطائرات العسكرية، إلى أن تم إستعماله في كشف سرعة السيارات التي تتجاوز السرعة القانونية المحددة من طرف السلطات الأمنية⁵.

ويعرف جهاز الرادار بأنه " جهاز يطلق موجات أو أشعة أيا كان نوعها بإتجاه المركبات القادمة نحو الرادار وعندما تصدم الموجات ترتد للجهاز حيث يقوم بحساب المسافة المقطوعة ذهابا وإيابا وإحتساب الزمن المستغرق ومن ثم حساب السرعة ".

ولقد ورد تعريف دليل الرادار من خلال المادة الثانية من الأمر رقم 09-03 المتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها على أنه " جهاز يسمح بقياس سرعة المركبات أثناء سيرها "، كما عرفت نفس المادة مقياس السرعة بأنه " جهاز متحرك محمول يسمح بالقياس الفوري لسرعة المركبات أثناء سيرها ".

إن طريقة عمل الرادار تعتمد على مبدأ بسيط وهو أن الموجات الكهرومغناطيسية عندما تسقط على جسم ما فإن قسما منها سينعكس عنه، وغالبا ما ينتشر جزء من الموجات المنعكسة بالإتجاه المعاكس للموجات الساقطة، وعلى هذا الأساس فإن الرادار يقوم بإرسال موجة كهرومغناطيسية في إتجاه ما، وإذا

ما إرتدت هذه الموجة إلى الرادار فإن هذا يعني وجود هدف ما في ذلك الإتجاه فيقوم بمعالجة الموجة المرتدة لتحديد موقع الهدف وكذلك سرعته وإتجاه سيره⁷. فهو يقوم بتسجيل مجموعة من البيانات منها:

- وقت المخالفة .
- تاريخ المخالفة .
- صورة عن المكان الذي أخذت منه المخالفة
- الإتجاه الذي كانت تسير منه المركبة.
- سرعة المركبة.
- السرعة المحددة في تلك المنطقة

وتستند فكرة عمل الجهاز على أساس أن القانون الفزيائي حدد (إذا إنقطعت تلك الموجات أوحدثت إختراق لها بواسطة جسم متحرك تغيرت الترددات بنسبة سرعة الجسم المتحرك) وبناءا على هذا التغيير الطاريء على تردد الموجات يتم تحديد سرعة الجسم المتحرك.

ويمكن للرادار أن يغطي أكثر من مسار واحد على الطريق المنبسطة، كما يمكنه أن يغطي مدى يتراوح ما بين 2-3 كلم كحد أقصى، إلا أن المدى المعمول عليه الرادار أقل من ذلك بكثير إذ يصل إلى 500 متر فقط، وذلك بالاعتماد على العلاقة الطردية ما بين قوة الموجات المنعكسة نحو الرادار وكلما كبر حجم المركبة زادت هذه القوة أيضا، كما عند قياس سرعة السيارة بالرادار أن تبقى السيارة لفترة قصيرة من الزمن (ثانيتين) داخل حزمة الأشعة الموجية الصادرة من جهاز الرادار بإتجاه السيارة حتى يتمكن الجهاز من قراءة سرعتها⁸.

ومن خلال إعطاء تعريف لجهاز كشف السرعة (الرادار) نستنتج من خلال الفرع الثاني خصائص الرادار.

الفرع 2 : خصائص جهاز كشف السرعة الرادار.

هناك عدة خصائص يمتاز بها جهاز كشف السرعة الرادار أهمها:

أولاً: يوفر الجهاز كافة البيانات المطلوبة لإثبات المخالفة المرورية كالتاريخ والوقت والمكان والسرعة والإتجاه والمسافة.

ثانياً: يستطيع جهاز كشف السرعة الرادار العمل بشكل متواصل وبدون توقف وعلى قدر عالي من الدقة إذ لا يدع مجالاً للشك في الكشف عن المخالفات المرتكبة من طرف السائقين الذين يتجاوزون السرعة القانونية⁹.

ثالثاً: يؤثر مع مرور الوقت على سلوك سائقي السيارات ويزيد من إدراكهم العام بالإلتزام بتطبيق قانون المرور وعدم مخالفته من خلال التقيد بالسرعة القانونية المسموح بها .

رابعاً: مساعدة رجال الأمن الساهرين على الحفاظ على الأمن العمومي في ضبط الأشخاص المخالفين للقانون.

خامسا: عدم التمييز بين المخالفين، حيث تقوم الكاميرات بتسجيل المخالفات على جميع المركبات المخالفة دون إستثناء، بغض النظر عن شخصية المخالف¹⁰.

المطلب 2 : أنواع جهاز كشف السرعة الرادار.

هناك عدة أنواع لجهاز كشف السرعة الرادار تختلف من دولة إلى أخرى، إلا أنه هناك 3 أنواع مهمين من أجهزة كشف السرعة الرادار وهما الأكثر إنتشارا في أغلب دول العالم هما:

الفرع 1: جهاز يطلق عليه إسم ميستا mesta .

هذا النوع من أجهزة كشف السرعة يتم تشغيله يدويا، وألية عمله هي عندما تمر السيارة المطلوب قياس سرعتها في الطريق التي تحدد فيها السرعة القصوى بحد معين، يقوم الرجل العامل على الجهاز - مشغل الجهاز - بالضغط على زر معين (المفتاح) عندما يقوم الجهاز بقراءة سرعة السيارة، حيث يظهر رقم سرعة السيارة على شاشة الجهاز ويبقى هذا الرقم مقروءا إلى أن يقوم العامل على الجهاز بالضغط على زر - المفتاح- مرة ثانية، ثم يقوم هذا العامل بنقل المعلومات التي حصل عليها من الجهاز والمتضمن سرعة السيارة بواسطة جهاز اللاسلكي إلى زملائه المتواجدين على بعد مسافة معينة منه على نفس الطريق ليتولون إيقاف السيارة التي إرتكبت المخالفة.

ولهذا الجهاز قدرة تغطية محددة تعتمد على قوة الموجات المنعكسة من المركبات التي يستقبلها الرادار، وكذلك التحكم الخاص بالمدى في الجهاز، إذ يمكن ضبط المدى حسب إختيار المستخدم¹¹.

الفرع 2: جهاز يطلق عليه إسم أسبيك aspec .

وهو إختصار ل apparail de surveillance photographique des infractions aux

circulation (règle de la) أي جهاز المراقبة الفوتوغرافية للجرائم التي تقع في مجال المرور، هذا الجهاز يعمل بطريقتين الأولى نصف أوتوماتكية وفي هذه الحالة يتولى القائم بتشغيله إبلاغ القراءة التي تظهر على الشاشة لاسلكيا إلى زملائه الذين يتولون إيقاف السيارة المخالفة وسماع أقوال سائقها.

أما الطريقة الثانية فهي طريقة أوتوماتكية إذ يتم تشغيله أوتوماتكيا وذلك من خلال نصب الجهاز في مكان مناسب على جانب الطريق، ليقوم بطريقة أوتوماتكية بتسجيل سرعة السيارة المخالفة وتصويرها من الخلف ليلا ونهارا بدقة تصل إلى 97 %، إذ يقوم الجهاز في هذه الحالة بضبط السيارة المتجاوزة للسرعة القانونية المحددة وذلك بأخذ صورة فوتوغرافية للسيارة المخالفة يظهر عليها المكان والتاريخ والساعة بالدقيقة والثانية، ومؤخرة السيارة، ورقم لوحها المعدنية، وسرعتها لحظة المراقبة¹².

وتجدر الإشارة إلى أن المخالفة المضبوطة عبر الكاميرا تسجل على السيارة لا على السائق، لذا فإن الجهة المعنية تعطي في الغالب فرصة لمالك السيارة إذ لم يكن يقودها لحظة ضبط المخالفة بإثبات هوية السائق الآخر لتسجيل المخالفة عليه، لذا فرضت بعض الدول قانونا إلتقاط صور السائق ودول

أخرى تمنع قانونيا ذلك وتكتفي بأخذ صورة خلفية للسيارة حفاظا على سرية المعلومة والحماية الشخصية لحقوق السائق على غرار الجزائر¹³.

الفرع 3 : جهاز يطلق عليه اسم ليزر الشرطة (lazer) :

وهو الاسم المرادف لوحدة كشف الضوء والمدى، وألية عمل هذا الجهاز تتم من خلال إرسال حزمة من شعاع عالي التركيز من ضوء غير مرئي، ثم يقوم على تحديد سرعة السيارة عن طريق كمية التغيير في الوقت المستغرق لرؤية نبضات الضوء المنعكسة عبر فترة محددة من الوقت، وقد أجريت على هذا النوع من الجهاز عدة تغييرات ليكون سهل الإستخدام ومنخفض الثمن، إذ من الصعب العبث به أو التشويش عليه وهو منتشر في الدول المتقدمة على غرار فرنسا¹⁴.

وتجدر الإشارة إلى أن أحدثت الأجهزة في رصد المخالفات المرورية ما تم الإعلان عنه في المملكة المتحدة، إذ أن مصلحة المرور البريطانية تنظر في تركيب شريحة إلكترونية على كل سيارة، تربط هذه الشريحة بالحاسب الآلي الرئيسي التابع لها للإبلاغ أليا عما يرتكبه سائقو السيارات من مخالفات مرورية بدلا من مراقبة هذه المخالفات عبر آلات التصوير التقليدية الموزعة في مناطق مختلفة على الشوارع العامة البريطانية، ويعكف المسؤولون في وزارة النقل البريطانية على تخصيص شريحة عامة لكل سائق بمقدورها الإبلاغ مباشرة عن أي مخالفة مرورية جديدة بما فيها مخالفات السرعة، ويعتقد المسؤولون في الشرطة أن خطة تركيب الشرائح الإلكترونية على كل سيارة من شأنها أن تخفض عدد حوادث المرور الناجمة عن السرعة المفرطة¹⁵.

المبحث 2 : فعالية جهاز كشف السرعة (الرادار) .

إن لجوء المصالح الأمنية إلى إقتناء أجهزة كشف السرعة (الرادار) كان الغرض منه بدرج كبيرة إلى التقليل من نسبة حوادث المرور المرتكبة عبر طرقات الوطن بمختلف أنواعها، كما أن المشرع الجزائري من خلال قانون المرور نظم جملة من العقوبات الصارمة في حق على مستعملي الطريق، سواء بالنسبة للأشخاص الذين يضبطون في حالة سرعة مفرطة من قبل جهاز كشف السرعة (الرادار)، أو الأشخاص الذين يشوشون على هذا الجهاز، ومن أجل معالجة مدى فعالية جهاز كشف السرعة (الرادار) في الحد من نسبة حوادث المرور كان لابد من التطرق إلى بعض الإحصائيات الصادرة عن مختلف الجهات الأمنية من خلال (المطلب 1)، كما يجب التطرق إلى العقوبات التي تصدر في حق الاشخاص المخالفين من خلال (المطلب 2).

المطلب 1 : بعض الإحصائيات عن حوادث المرور.

خلال سنة 2015 عاينت وحدات الدرك الوطني 20361 حادث مرور خلف من خلاله 3801 قتيلا و 36657 جريحا بمعدل يومي يمثل 56 حادثا، 10 قتلى و 100 جريح مقارنة بحصيلة حوادث المرور لسنة 2014 إذ سجلت إنخفاض محسوس في عدد الحوادث ب 4027 حادث، وتعتبر هذه الحصيلة إيجابية مقارنة بالسنوات الفارطة .

وحسب قيادة الدرك الوطني أنه من بين العوامل الرئيسية لحوادث المرور يبقى العنصر البشري المتسبب الرئيسي لحوادث المرور بـ 91.76 % في حين تبقى العوامل المتعلقة بحالة الطرقات المحيط والمركبات تمثل نسبة 08.24 % كما أنه من بين الأسباب الرئيسية لحوادث المرور والتي يرتكبها العامل البشري هي السرعة المفرطة بالدرجة الأولى، يأتي بعدها التجاوز الخطير، ثم عدم إحترام مسافة الأمن والمناورات الخطيرة إذ تعتبر هذه الأسباب من العوامل الرئيسية لإرتفاع عدد حالات حوادث المرور عبر طرقات الوطن¹⁶.

كما أكد المحافظ بوعون شوقي رئيس مكتب الإحصاء والتحليل بالمديرية العامة للأمن الوطني بكل فخر أن جهاز الرادار حقق نتائج جد إيجابية خاصة في المناطق الحضرية التي تدخل ضمن إختصاص الأمن الحضري، فقد ساهم الرصد الراداري في الحد من حوادث المرور بشكل كبير، فهو يساهم في التقليل من حوادث المرور المرتبطة بالسرعة بنسبة 24 %، وعندما نقول أن الرادار جهاز زجري أوردعي بالتأكيد له دور في الحد من حوادث الطرقات¹⁷.

وتجدر الإشارة إلى أنه عرفت ظاهرة سحب رخصة السياقة إرتفاعا كبيرا شكل قلقا أكبر لدى المواطنين ضحايا هذا الإجراء العقابي جراء تجاوز السرعة المسموح بها قانونا سواء في الطريق السيار أو الطرق الوطنية والولائية ومداخل المدن والتجمعات العمرانية أو لأخطاء أخرى، وقد كان للرادار النصيب الأوفر في ضبط الخارجين عن القانون.

المطلب 2 : الدور الردعي لجهاز كشف السرعة (الرادار).

عندما نتكلم عن جهاز الرادار فإننا نتحدث عن إجراء ردعي زجري أي يستعمل كجهاز زجري حتى يعلم المواطنون أن هناك جهاز مراقبة السرعة للتخفيف من السرعة يكفي أن هناك إشارة بأن الطريق مراقب بالرادار وإشارة تحديد السرعة، أما بالنسبة لدوره الزجري وهو تسليط العقوبة على المخالف منها سحب رخصة السياقة سواء في حالة السرعة المفرطة أو تجاوز السرعة المسموح بها قانونا.

السرعة المفرطة عادة ما تكون في المدن، إذ كانت السرعة المحددة في الرادار بثلاثين كلم في الساعة، وتجاوزها بواحد وثلاثين يعتبر سرعة مفرطة، يترتب على ذلك سحب رخصة السياقة وتحول إلى اللجنة الولائية لتحديد مدة السحب¹⁸.

أما تجاوز السرعة القانونية المسموح بها فهي عادة ما تكون في المدن أو خارج المدن أوفي الطرق السريعة، فعندما تشير الإشارة إلى 80 كلم/سا فهناك في المدن زائد 20 كلم/سا، وخارج المدن زائد 30 كلم/سا، وفي الطرق السريعة والسيارة زائد 40 كلم/سا، فداخل المدن مثلا إذا كانت السرعة المحددة في جهاز الرادار 30 كلم/سا وتجاوزها من واحد وثلاثين إلى خمسون أي بفارق يصل إلى 20 كلم/سا هذه تعتبر سرعة مفرطة، أما في حالة ما إذا فاقت الخمسين فهنا تنتقل من مخالفة إلى جنحة، فالشخص المخالف هنا ينجز في حقه ملف قضائي يوجه للجهات القضائية التي تسلط عليه العقوبة، أما في حالة

السرعة المفرطة فتسحب منه فقط رخصة السياقة هذا داخل المدن، أما خارج المدن فزائد 30 كلم/سا يعني إذا كانت السرعة المحددة قانونا بـ 50 كلم/سا، فمن خمسين إلى ثمانين فمن تعتبر إفراطا في السرعة أي تكيف على أساس مخالفة، وإذا فاقت الـ 80 كلم/سا فستصبح جنحة، أما بالنسبة للطريق السيار والطريق السريع فهي محددة بـ 40 كلم/سا، فإذا ضبط الرادار على ثمانين فإنه من أكثر من 80 كلم/سا حتى 120 كلم/سا تعتبر مخالفة يتم بموجبها سحب رخصة السياقة، وما فوق 120 كلم/سا تعتبر جنحة¹⁹.

ولقد نص المشرع الجزائري من خلال نص المادة 89 من قانون المرور على العقوبات التي تطبق في حالة مخالفة السرعة القانونية المرخص بها إذ نص على " يعاقب بغرامة من 10.000 دج إلى 50.000 دج كل سائق تجاوز السرعة القانونية المرخص بها التي قامت التجهيزات المعتمدة بمعايينتها.

- السرعة القانونية المرخص بها في الطريق السيار 40 كلم/سا.
- السرعة القانونية المرخص بها في الطرق وخارج التجمعات السكنية بـ 30 كلم/سا.
- السرعة القانونية المرخص بها داخل التجمعات السكنية بـ 20 كلم/سا.²⁰ "

هذا بخصوص العقوبات المقررة للأشخاص الذين يتجاوزون السرعة القانونية المرخص بها، غير أنه كشفت مصالح مطلعة من مصالح مراقبة الطرقات لأمن ولاية الجزائر عن تراجع المخالفات والقضايا التي يتم تسجيلها من خلال جهاز الرادار خلال الأشهر القليلة الماضية وذلك نتيجة لبعض الحيل التي أصبح يستعملونها السائقون للفرار من قبضة الرادار، والتي من بينها تنبيههم بأماكن تواجد الرادار وذلك من خلال إستعمال إشارات بين السائقين القادمين من الرواق الموازي بوجود أجهزة الرادار على مسافة قصيرة من مكان تجاوزهم، وذلك من باب التضامن فيما بينهم للتبليغ عن مكان تواجد الحواجز الأمنية ، وهوما يبطل مفعول جهاز الرادار خاصة في تحديد السرعة، وقد يتجاوز ذلك إلى إمكانية إستعمال بعض الإشارات والحركات الجسدية التي يقوم بها السائقون أثناء القيادة على غرار وضع اليد على مستوى الجبهة بشكل تحية أوقبعة في إشارة إلى قبعات الزي الرسمي لأعوان الشرطة أو الدرك الوطني الذين يتواجدون غير بعيد عن مكان إلتقاء المركبتين، كما أنه من بين الحيل التي أصبح يعتمدونها السائقون أيضا في هذا المجال من أجل الإفلات من قبضة الرادار إستعمال أجهزة إلكترونية للتشويش على الرادارات الأمنية، فضلا عن طلاء لوحات الترقيم بألوان عاكسة للضوء، وأمام هذه الوضعية قررت مصالح الأمن اللجوء للتغيير المفاجيء والمستمر لأماكن تواجد الرادار الأمني وذلك بالإعتماد على المناطق غير المتوقعة²¹.

وتجدر الإشارة في هذا الشأن أن المشرع الجزائري تدخل بخصوص هذه النقطة من خلال الأمر رقم 03-09 المعدل والمتمم للقانون رقم 01-14 وذلك من خلال المادة 84 منه والتي نصت على مايلي " يعاقب بالحبس من شهرين (2) إلى ستة (6) أشهر، وبغرامة من 20.000 دج إلى 50.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل شخص يقوم بحيازة أو إستعمال بأية صفة كانت جهاز أو آلة تخصص إما

للكشف عن وجود أدوات تستخدم لمعاينة المخالفات للتشريع والتنظيم المتعلقة بحركة المرور أو تشغيلها²².

من خلال نص المادة 84 السالفة الذكر نلاحظ أن المشرع الجزائري يعاقب كل مقتني التجهيزات سواء كانت منبهات صوتية أو منبهات ضوئية أو أي جهاز إلكتروني يشوش أو يعيق عمل الرادار، وهو ما جعل قطاع الأمن سواء الشرطة أو الدرك الوطني يقتنون أجهزة تكنولوجية حديثة ومتطورة قصد الحد من التحايل الذي يقوم به السائقون، إذ في كل مرة يسعى السائق إلى البحث عن تطبيقات تكنولوجية ورقمية حديثة تسعى لمواجهة الأجهزة الموضوعة لردع ووقاية السائق قصد التقليل من حوادث المرور التي أضحت شبحا مخيف مع تزايد أنواع ومركبات السيارات، بالإضافة إلى ولوج المتحايل إلى الشبكة العنكبوتية التي ينسخ من خلالها برامج مجانية وجدت ضالتها أمام جهاز الرادار.

في نفس السياق ومن أجل القضاء على جميع أشكال الإحتيال من قبل السائقين المتهورين، والحد من حوادث المرور لجأت سنة 2012 مصالح الدرك الوطني إلى العمل بالرادارات الخاصة بتسجيل ومراقبة السرعة في الطريق السيار شرق غرب، مزودة بتقنية عالية تسمح بتحديد السيارات التي يستعمل ركابها السرعة المفرطة ليلا، ومنذ أن دخلت حيز الخدمة أدى إلى سحب المئات من رخص السياقة لمواطنين فاقت سرعة سير مركباتهم 180 كلم/سا.

وفي هذا المجال صرح رئيس خلية الإتصال بقيادة الدرك الوطني المقدم كروود عبد الحميد في تصريح لجريدة الخبر أن الرادارات التي تعمل وفق تقنية الأشعة الحمراء والتي تكون ثابتة ومتحركة تهدف إلى الحد من السرعة المفرطة للسائقين حفاظا على أرواحهم وأرواح غيرهم من مستعملي الطريق، وأضاف "أن هذه الرادارات يتم وضعها بشكل دوري في الطريق السيار شرق غرب، خصوصا وأن أصحاب المركبات ينتهزون الفرصة للإستعمال المفرط والجنوني للسرعة التي تشكل خطرا على السلامة المرورية، وإعتبر المقدم كروود عبد الحميد أن مثل هذه الرادارات التي إستعانت بها قيادة الدرك تسمح بفرض السرعة القانونية القصوى المحددة في الطريق السيار شرق غرب، والتي لا تتعدى 120 كلم/سا، وترصد الرادارات الليلية السرعة من خلال إلتقاط صورة للوحة ترقيم المركبة، ويتم بعدها توقيفها من طرف الدركيين الذين ينصبون الحاجز الأمني على بعد أمتار من الرادار، حيث يتم سحب رخصة السياقة للمخالفين²³.

خاتمة :

إن إستخدام جهاز كشف السرعة (الرادار) في مراقبة السيارات المخالفة للسرعة القانونية المحددة في الطرقات بمختلف أنواعها سواء الطرقات السريعة، أو الطرقات الوطنية والولائية، والطريق السيار شرق غرب، يهدف إلى التقليل من حوادث السير التي باتت تشكل تهديدا كبيرا لحياة الأشخاص مستخدمي المركبات، مما يؤدي إلى أضرار مادية وبشرية كبيرة نتيجة السرعة المفرطة، وهذا ما تؤكد

الإحصائيات المقدمة من طرف أجهزة الشرطة، وسرية أمن الطرقات التابعة للدرك الوطني، إذ تعتبر الحوادث الناتجة عن السرعة المفرطة في مقدمة المخالفات التي يرتكبها السائقون والتي تحدث خسائر كبيرة، ونتيجة لذلك جاء إهتمام الدول ومن بينها الجزائر التي تعد من البلدان الرائدة في مجال حوادث المرور بمختلف هيئاتها الحكومية ومراكز البحث المتعلقة بالسلامة المرورية للبحث عن الحلول وذلك بالقيام من أجل تقييم دور أجهزة كشف السرعة في الحد من حوادث المرور أو التقليل منها وهو ما نجحت من خلاله الاجهزة الأمنية في مبتهاها وهو التقليل من نسبة حوادث المرور إذ ساهمت أجهزة الكشف عن السرعة المفرطة في الحد من نسبة حوادث المرور عبر الطرقات الوطن.

غير أنه بالإضافة إلى أجهزة كشف السرعة (الرادار) تجدر الإشارة إلى أن هناك عوامل أخرى مساعدة على إرتفاع نسبة حوادث المرور إذ في هذا الشأن لابد على الدولة وأفراد المجتمع من القيام ببعض الجهود من أجل وضع حد للحوادث السيارات المختلفة منها:

- القيام بإنشاء الطرق وفق المعايير الدولية وتخطيطها.
- تصميم الطرق المقاومة للإنزلاق التي تساهم في الحد من الحوادث المرورية .
- تشديد العقوبات والمخالفات الرادعة لمتجاوزي القانون.
- الإهتمام والتدقيق بما يخص مدارس السياقة المنتشرة عبر التراب الوطني.
- الفحص الدوري الفني للسيارات.
- وضع الخطوط الواضحة لأماكن السير المناسبة للمشاة، خاصة عند المدارس، وإقامة الجسور عند الأماكن المزدحمة
- تكثيف البرامج التوعوية والإعلانات على مختلف الأصعدة.
- الإستفادة من الأبحاث التي تقوم بها بعض المراكز في العالم مثل (إختبار الإرتطام) الذي يتم به إختبار نقاط القوة والضعف في مختلف السيارات عند إرتطامها من الجهات المختلفة.
- التحلي بالمسؤولية وإحترام الذات والآخرين ، وإعطاء الطريق حقه، و هو الأمر يجب أن يتحلى به جميع السائقين بدون إستثناء.
- الصيانة المستمرة للمركبة وعدم تجاهل إصلاحها في الوقت المناسب بالنسبة للسائقين.
- عدم قيادة المركبة في حالة الإرهاق الشديد أو النعاس بالنسبة للسائقين .

¹ - قمار ليلي إلياير، مدى فعالية الأمر 09-03 في تكريس السلامة المرورية ،المجلة الجزائرية للقانون البحري والنقل، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، العدد 4، 2016، ص 23.

² - تباني عبير، الحملات الإعلامية الإذاعية الخاصة بالتوعية المرورية في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص وسائل الإعلام والمجتمع، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم العلوم الإجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر 2011-2012، ص 04.

- ³- نصر شومان، التكنولوجيا الجرمية الحديثة وأهميتها في الإثبات الجنائي، الطبعة الأولى، بدون دار النشر، 2011، ص 140.
- ⁴- مؤتمن ميرغني دفع الله البشير، مبادئ الرادار، الطبعة الأولى، طباعة جي تاون، الخرطوم، السودان، 2006، ص 15.
- ⁵- بن ميسة إلياس، بيوض محمد، رفاص فريد، الدليل العملي في الإثبات الجنائي، مذكر التخرج لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء، الدفعة الخامسة عشر، المدرسة العليا للقضاء، الجزائر، 2006-2007، ص 37.
- ⁶- الأمر رقم 01-09 المؤرخ في 22 يوليو 2009 يعدل ويتم القانون رقم 01-14 المؤرخ في 19 أوت 2001 والمتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 45، الصادرة بتاريخ 29 يوليو 2009.
- ⁷- منصور أبوشريعة العبادي، أنظمة الرادار، 2013، مقال منشور عبر الموقع الإلكتروني : <https://mansouralabbadi.wordpress.com>
- ⁸- نوفل علي عبد الله الصفو، دور أجهزة المراقبة الحديثة في الإثبات الجنائي، مجلة الفقه والقانون، المغرب، مارس 2014، العدد 17، ص 09، مقال منشور عبر الموقع الإلكتروني: <https://www.majalah.new.ma/>
- ⁹- نوفل علي عبد الله الصفو، المرجع السابق، ص 13.
- ¹⁰- علي بن ضبيان الرشدي، الضبط الإلكتروني ودوره في الحد من المخالفات المرورية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2014، ص 16، مقال منشور عبر الموقع الإلكتروني: www.repository.nauss.edu.sa/handle/123456789/55881
- ¹¹- نوفل علي عبد الله الصفو، المرجع السابق، ص 11.
- ¹²- نوفل علي عبد الله الصفو، المرجع نفسه، ص 12.
- ¹³- علي بن ضبيان الرشدي، المرجع السابق، ص 14.
- ¹⁴- نوفل علي عبد الله الصفو، المرجع السابق، ص 12.
- ¹⁵- علي بن ضبيان الرشدي، المرجع السابق، ص 12.
- ¹⁶- نقلا عن الموقع الرسمي للدرك الوطني الجزائري : www.mdn.dz
- ¹⁷- نصر الدين قاسم، الندوة المنعقد بمقر جريدة الشروق اليومي بتاريخ 2014/09/27، منشورة عبر الموقع الرسمي لجريدة الشروق : www.echouroukonline.com
- ¹⁸- نصر الدين قاسم، المرجع نفسه.
- ¹⁹- نص المادة 89 من الامر رقم 03-09 المتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها، المرجع السابق.
- ²⁰- نص المادة 89 من الامر رقم 03-09 المتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها، المرجع نفسه.
- ²¹- مليكة بوخمياخ، الحيل التي يستعملها السائقون للفرار من الرادار، 2011/07/09، مقال منشور عبر الموقع الإلكتروني www.djazairiss.com
- ²²- نص المادة 89 من الأمر رقم 03-09 المتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها، المرجع السابق.
- ²³- زبير فاضل، رادارات ليلية في الطريق السيار شرق غرب للحد من السرعة الجنوبية، 2012/01/04 مقال منشور عبر الموقع الإلكتروني : www.elkhabar.com

قائمة المراجع المعتمدة :

أولا: الكتب:

- 1- نصر شومان، التكنولوجيا الجرمية الحديثة وأهميتها في الإثبات الجنائي، الطبعة الأولى، بدون دار النشر، 2011
- 2- مؤتمن ميرغني دفع الله البشير، مبادئ الرادار، الطبعة الأولى، طباعة جي تاون، الخرطوم، السودان، 2006

ثانيا: المذكرات والرسائل الجامعية:

- 1- بن ميسة إلياس، بيوض محمد، رفاص فريد، الدليل العملي في الإثبات الجنائي، مذكر التخرج لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء، الدفعة الخامسة عشر المدرسة العليا للقضاء، الجزائر، 2006-2007 .
- 2- تباري عبير، الحملات الإعلامية الإذاعية الخاصة بالتوعية المرورية في الجزائر، مذكر ماجستير، تخصص وسائل الإعلام والمجتمع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكر، الجزائر، 2011-2012 .

ثالثا : المجلات القانونية.

- 1- قماز ليلي إليادير، مدى فعالية الأمر 09-03 في تكريس السلامة المرورية، المجلة الجزائرية للقانون البحري والنقل، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أوبكر بلقايد، تلمسان، العدد 4، 2016.

ثالثا: مقالات منشورة عبر موقع الأنترنت.

- 1- نوفل على عبد الله الصفو، دور أجهزة المراقبة الحديثة في الإثبات الجنائي، مجلة الفقه والقانون، مارس 2014، العدد 17، مقال منشور عبر الموقع الإلكتروني:
<https://www.majalah.new.ma/>
- 2- منصور أبوشريعة العبادي، أنظمة الرادار، 2013، مقال منشور عبر الموقع الإلكتروني :
<https://mansouralabbadi.wordpress.com>
- 3- علي بن ضبيان الرشيد، الضبط الإلكتروني ودوره في الحد من المخالفات المرورية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2014، مقال منشور عبر الموقع الإلكتروني:
www.repository.nauss.edu.sa/handle/123456789/55881

- 4-ملیكة بوخمیخام، الحیل التي یستعملها السائقون للفرار من الرادار، 2011/07/09، مقال منشور عبر الموقع الإلكتروني www.djazairress.com
- 5-زبیر فاضل، رادارات ليلية في الطريق السيار شرق غرب للحد من السرعة الجنونية، 2012/01/04 مقال منشور عبر الموقع الإلكتروني : www.elkhabar.com

رابعة: القوانين:

- 1- الأمر رقم 01-09 المؤرخ في 22 يوليو 2009 يعدل ويتم القانون رقم 01-14 المؤرخ في 19 أوت 2001 والمتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 45، الصادرة بتاريخ 29 يوليو 2009.

خامسا : مواقع الأنترنت .

www.echoroukoline.com
www.mdn.dz